

أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان

(١٩٩٢ - ٢٠١٢ م)

د. عمران عباس يوسف عبد الله

جامعة الجزيرة

د. موسى يوسف البر

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة بخت الرضا

المستخلص

هدف البحث إلى تبيان أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان (١٩٩٢ - ٢٠١٢ م). اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج (Eviews) وطريقة المربعات الصغرى (OLS). توصل البحث إلى النتائج التالية: أن ترقية الصادرات كان لها الأثر الكبير على النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك لدخول صادرات البترول منذ العام 1999م، مما انعكس على قيام بعض المشاريع التنموية في السودان خلال فترة الدراسة. أيضاً لم يكن لإحلال الواردات أثر بالحجم المتوقع على النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى عدم توفر رؤوس الأموال الكافية للمساهمة في قيام صناعات الإحلال بالصورة المثلى، وحتى الصناعات التي قامت لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي محلياً مثل صناعات الأدوية والنسيج والسكر والزيوت وغيرها من الصناعات. تتمثل أهم توصيات البحث في أنه ينبغي تحسين البنى التحتية لقيام المشروعات الصناعية سواء كانت للإنتاج من أجل التصدير أو صناعات أحلال محل بعض الواردات. بالإضافة لتحسين قدرة الصادرات السودانية على المنافسة خارجياً عن طريق السعي لتخفيض تكلفة التصدير.

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of exports promotion versus import substitution on economic activity in Sudan (1992_2012). The research followed descriptive analytical method using (EViews), package and the method Ordinary Least Squares (O L S). The research found the following results: that the promotion of exports had a significant impact and affected economic activity during the research period. This is

in part due to oil exports since 1999. Returns from exports are reflected in the establishment of development projects undertaken in the Sudan during the study period. In addition to no significant of import substitution effect due to the lack of sufficient capital for the replacement of aging industrial machinery and fixed capital. The most important recommendations: improving infrastructure for the establishment of industrial projects, whether to produce for export or import substitution industries to replace some imports. In addition to improving the international competitiveness of Sudanese exports through cost reduction.

مقدمة:

تحتل التجارة الدولية مكاناً بالنسبة لجميع دول العالم سواءً كانت متقدمة أو نامية . فالتجارة تلعب دوراً أساسياً وفعالاً في اقتصاديات الدول ، فمن خلالها تستطيع الدولة الحصول على ما تحتاجه من الموارد الاقتصادية من الدول الأخرى ، كما أن الدول النامية على وجه الخصوص بحاجة ماسة إلى التجارة الخارجية ، فمن خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة وشبه مصنعة لازمة لتحقيق برامجها التنموية والاجتماعية والاقتصادية اتبعت بعض الدول خاصة بعد التقدم التقني والتكنولوجي إستراتيجيات في تجارتها الخارجية ، تتمثل هذه الاستراتيجيات في :

١- إستراتيجية ترقية الصادرات.

٢- إستراتيجية إحلال الواردات.

فسياسة ترقية الصادرات تعني التنمية المتجهة نحو الخارج وهي تشجيع تصدير السلع الصناعية والزراعية كثيفة العمل ورأس المال .

- أما سياسة إحلال الواردات فتعني التنمية المتجهة نحو الداخل وهي عرقلة الواردات المنافسة للصناعات المحلية المشابهة لها ، وهذه العرقلة تكون بعدة طرق وسياسات كوسيلة للتنمية .

لذلك يمكن القول إنَّ سياسيتي الترقية للصادرات والإحلال للواردات تعززان الاعتماد على الذات في الأجل الطويل، وتعززان التغييرات المطلوبة للتنمية، وتشجع القطاعات الصناعية في تنويع الإنتاج الصناعي في سد الفجوة المحلية والتصدير للأسواق العالمية، وزيادة الدخل من الإنتاج الصناعي. بالإضافة إلى خلق للاستثمارات المحلية والأجنبية .

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من أهمية ترقية الصادرات ودورها الفعال في جلب العملة الأجنبية مقابل إحلال الواردات التي تعمل على تشجيع التنمية المتجهة نحو الداخل مما يقود إلى عرقلة الواردات المنافسة للصناعات المحلية المشابهة لها في السودان .

مشكلة البحث :

تشكل سياسات التجارة الخارجية أهمية بالغة لمختلف الدول وذلك لدورها الكبير في ربط الاقتصاديات والمجتمعات ومساعدتها في النمو والتطور وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية . فسياسة ترقية الصادرات تقوم على إستراتيجية شاملة للتنمية في إطار سياسة التحرير الاقتصادي ، أما سياسة إحلال الواردات فتعتبر مرحلة في بناء الصناعات الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد ، فهاتين السياستين تعدان مراحل في بناء اقتصاديات الدول .

لذا تتمثل مشكلة البحث في الآتي :

- ١- ما أثر سياسة ترقية الصادرات على النشاط الاقتصادي في السودان (١٩٩٢ م — ٢٠١٢ م)؟
- ٢- ما أثر سياسة إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان (١٩٩٢ م — ٢٠١٢ م)؟

أهداف البحث : يهدف البحث إلى الآتي :

- التعرف على إستراتيجيات التجارة الخارجية .
- توضيح سياسات ترقية الصادرات وإحلال الواردات في السودان.
- تبيان أثر تطبيق سياسة ترقية الصادرات على النشاط الاقتصادي في السودان .
- تسليط الضوء على أثر تطبيق إحلال الواردات المصنعة على مستقبل الصناعة في السودان وبالتالي النشاط الاقتصادي.

فرضيات البحث : يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

- تؤثر سياسة ترقية الصادرات على تعزيز قدرة الدولة التنافسية وبالتالي طردياً على النشاط الاقتصادي في السودان (١٩٩٢م – ٢٠١٢م) .
- تؤثر سياسة إحلال الواردات على تشجيع التنمية المتجهة نحو الداخل وبالتالي طردياً على النشاط الاقتصادي في السودان (١٩٩٢م – ٢٠١٢م) .

منهجية البحث :

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في عملية تحليل البيانات باستخدام برنامج الـ [Eviews]، بالإضافة إلى استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) .
مصادر جمع البيانات : المصادر الثانوية : المراجع - الكتب المتخصصة - الدراسات السابقة - الإصدارات الدورية - التقارير السنوية والدورية . بالإضافة إلى البيانات الخاصة من وزارة التجارة الخارجية ممثلة في إدارتا الصادر والوارد .
هيكل البحث : أشتمل البحث على خمسة أجزاء ، بالإضافة للجزء أعلاه، اشتمل الجزء الثاني على استراتيجيات التجارة الخارجية، أما الجزء الثالث فأحتوى على سياسات ترقية الصادرات واحلال الواردات والنشاط الاقتصادي في السودان، أما الجزء الرابع فتناول الشواهد التطبيقية ، بينما اشتمل الجزء الخامس والأخير على النتائج والتوصيات .

٢- استراتيجيات التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية في بلد ما بتزويد المستهلكين بالسلع والخدمات التي يحتاجونها ولا يستطيعون إنتاجها محلياً إلا عن طريق نشاط الاستيراد، وكذلك يستطيع بلد ما التخلص من فائض السلع المنتجة بتصديرها إلى بلدان أخرى. (ابوشرار، ٢٠٠٧م، ص ٢١). حيث تلعب التجارة الدولية أهمية كبيرة في عملية التخصيص وتقسيم العمل الذي أصبح احد مظاهر وأساسيات الاقتصاد الدولي نظراً لما يمكن أن يلعبه من زيادة الإنتاج والإنتاجية، تخفيض التكاليف، تحسين النوعية، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. حيث بموجب هذا الاتجاه سوف تتخصص كل دولة بإنتاج السلع والخدمات التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية أقل عن باقي الدول الأخرى كما تعتمد على استيراد السلع التي لا تتميز بإنتاجها بميزة نسبية. (الوادي، محمود حسين، ٢٠٠٧م، ص ٢٣٧).



فالتجارة الخارجية تعد من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد سواء كان ذلك الاقتصاد متقدماً أو نامياً فهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد على توسيع القدرة الإنتاجية عن طريق فتح أسواق جديدة فمنتجات الدولة مؤشراً جوهرياً يدل على مقدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية. (وزارة التجارة الخارجية ، ٢٠١٢ م ، ص ٣).

الأساس لقيام التجارة يقوم على فروق الأسعار فالمستهلك (الدولة) يشتري من أرخص الأسواق لتحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل التكاليف (داود، حسام الدين ، ٢٠٠٣ م ، ص ٢٣). كلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كلما كانت هذه الدول اقدر على زيادة الاستثمار ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الدخل القومي. وذلك عن طريق زيادة طاقة الدولة الإنتاجية . (عبيدات وآخرون ، ١٩٨٩ م ، ص ١٨).

يطلق اسم (سياسة) إستراتيجية التجارة الخارجية على مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معنية والأهداف التي تريد الدولة تحقيقها من سياساتها التجارية متعددة . فهناك الأهداف الاقتصادية التي قد يكون الغرض منها حماية الصناعة الوطنية ودعم حركة التنمية الاقتصادية أو إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن، وهناك الأهداف السياسية التي قد يكون الغرض منها توفير أكبر قدر من الاستقلال وتحقيق الاكتفاء الذاتي لاعتبارات سياسة ووطنية. وهناك الأهداف الأخلاقية والاجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المواد المخدرة أو تشديد القيود على استيراد المشروبات الكحولية وتنفيذ سياسة التجارة الخارجية لتحقيق أهدافها نوعين من الوسائل هي :

- وسائل محفزة : التشجيع على زيادة الصادرات أو تقليل الواردات مثل التعريف الجمركية

Tariff downier والإعلانات Primes .

- وسائل مقيدة : تلزم أو تحد أو تمنع القيام بعمليات معينة مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف ويلاحظ أن اتجار الدولة والاتفاقات الحكومية الخاصة بالسلع و... الخ تماثل هذه

الوسائل المقيدة . (يونس، محمود ، ٢٠٠٠م ، ص١١٩ - ١٢٠). عليه تنقسم استراتيجيات التجارة الخارجية إلى:

أولاً: إستراتيجية ترقية الصادرات

تعني ترقية أو تنمية الصادرات تشجيع تصدير السلع غير التقليدية سواء كانت كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، صناعية كانت أو زراعية أو خدمات. تهدف الدولة لتصدير السلع التي لها ميزة نسبية في إنتاجها. ومن أجل ترقية الصادرات لا بد من الحفاظ على سعر الصرف الذي يساعد في زيادة ربحية المنتجين المحليين إذا باعوا محاصيلهم أو صناعاتهم أو خدماتهم في الأسواق العالمية. وهنا يتوجب على الدولة تخفيض عملتها بين الحين والآخر أو دعم بعض الصادرات لزيادة إمكانية التصدير للأسواق العالمية. (جيلز ، ١٩٩٤م ، ص٧٢٠)

لاشك أن تعاون البلدان النامية في مجال تنمية أو ترقية الصادرات لمنتجاتها في المدى الطويل يعتبر عملاً مرغوباً فيه، وتهدف التنمية هنا أساساً إلى زيادة الاستهلاك على المستوى الدولي من هذه السلع. ولقد بذلت كثير من الدول محاولات عديدة لزيادة الطلب العام على منتجاتها وقد تحقق ذلك بدرجة كبيرة بواسطة اتفاقيات السلع الدولية سواء الرسمية أو غير الرسمية منها. (توفيق ، ١٩٨٨م، ص٢٦١). هنالك عدة محاور خاصة بالتصدير تتمثل في:

- **الإعانة** : وهي عكس الضريبة لكونها تمثل مدفوعات للمنشأة أو المستهلك من الحكومة، وتعرف إعانات التصدير بأنها مساعدات تدفع للمنشأة تعمل في نشاط تصديري أو لمستهلك الصادرات الأجنبي، وهدفها تشجيع بيع الصادرات في الخارج. وقد تأخذ الإعانات عدة أشكال تتراوح من المدفوعات النقدية المباشرة إلى تخصيص الضرائب. (جيلز ، ١٩٩٤م ، ص٤٤٧).

- **إجراءات التصدير**: يتم اتخاذ إجراءات التصدير بعد أن يتم تحديد الأسواق المستهدفة في الدول الخارجية وتتمثل أهم هذه الإجراءات في الآتي :

- البدء في التخطيط بحملات ترويجية وإعلانية عن البضاعة في السوق المستهدف وذلك لبناء إدراك عنها لدى المستهلك وخاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح في هذه السوق لأول مرة.



- إرسال عينات من السلع التصديرية إلى الأسواق الخارجية أو عن طريق فروع الشركات المصدرة أو عن طريق المكاتب الخارجية.
- القيام بالاستفسار منذ البداية عن أي عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة كطريقة التغليف أو مواصفات الإنتاج أو كمية الإنتاج أو ... الخ . (عبيدات وآخرون، ١٩٨٩م ، ص ١٩١).

- وسائل الترويج المستخدمة : يعتبر الإعلان الوسيلة الأساسية لجذب انتباه الناس وأخبارهم بمزايا السلعة . وأيضا هنالك الجهود التسويقية الذي يشمل جميع الأنشطة التي تزيد من جاذبية السلعة للمشتري في مكان البيع ومن أمثلة ذلك التعديل في تصميم السلعة سواء من ناحية شكل العبوة أو حجمها أو طريقة تشغيلها. (توفيق، ١٩٨٨م، ص ٢٦١).

ثانياً: إستراتيجية إحلال الواردات

يعتبر إحلال الواردات طريقاً قديماً معروفاً للوصول إلى مرحلة التصنيع، لقد اتبعت معظم الدول الصناعية خلال القرن التاسع عشر أثر بريطانيا للثورة الصناعية. ويعتمد مبدأ إحلال الواردات على مفهوم بسيط:

أولاً : تحديد الأسواق المحلية الكبيرة المتميزة بحجم واردات كبيرة عبر السنوات ومن ثم التأكد من إمكانية استيعاب الصناعيين المحليين لتكنولوجيا الإنتاج أو ضمان توفير المستثمرين الأجانب التكنولوجيا والإدارة ورأس المال للدولة النامية .

ثانياً : بناء عوائق للحماية أما عن طريق الجمارك أو تقييد الواردات (الحصص) للتغلب على تكاليف الإنتاج البدائية التي من المحتمل أن تكون عالية وذلك لجعلها مربحة للمستثمرين المتمثلين في القطاع الصناعي، ويعطي ذلك أن صناعات السلع الاستهلاكية ستصبح الأهداف الأولى للاستثمار، وتمتاز هذه المنتجات بان عملية تصنيفها تعتمد على تكنولوجيا نمطية متوفرة بسهولة للدول النامية، وان بإمكان المستهلكين المحليين دفع تكاليف الصناعات المحلية العالية دون خلق أي اضطرابات في عملية التنمية. أما النوع الثاني من السلع الأساسية من الواردات الصناعية قبل بدء التصنيع فهي السلع الرأسمالية، وبالرغم من أهمية زيادة الاستثمار للتنمية إلا أن الاعتقاد



السائد هو أن التكاليف المرتفعة للآلات الرأسمالية قد تؤدي إلى إحباط المستثمرين. وتعتمد استراتيجية إحلال الواردات على وسيلتين أساسيتين وهما الحماية الجمركية وحصص الواردات. (جيلز، ١٩٩٤م، ص ٦٨٧-٦٨٨).

٣- سياسات ترقية الصادرات وإحلال الواردات والنشاط الاقتصادي في السودان:

أولاً: خلفية تاريخية لتجارة السودان الخارجية :

يعتبر السودان بلداً شاسعاً وغنياً بالموارد الطبيعية (الأراضي الخصبة ، المياه الوفيرة ، الغابات، الثروة الحيوانية). شكلت المحاصيل الزراعية النقدية كالقطن، السمسم، والصمغ العربي، المصدر الرئيسي للصادرات السودانية حتى عام ١٩٩٩م، وهو العام الذي بدأ فيه تصدير النفط السوداني، ومن ثم شهدت صادرات السودان الزراعية تدهوراً ملحوظاً. (علي، ٢٠١٣م، ص ١١). فالسودان بدأ كغيره من الدول النامية في فترة ما بعد الاستقلال بتبني مبدأ حرية التجارة صادراً ووارداً، إلا أن تجارة السودان بالنسبة للصادرات كانت دائماً نحو دول السوق الأوروبية المشتركة ودول غرب أوروبا، حيث شكلت صادرات السودان لهذه الدول حوالي ٨٠% من جملة صادراته خلال حقبة الستينات. وربما يكون مبدأ حرية التجارة هو الوضع الأمثل في المدى البعيد، إلا أن السودان واجه وضعاً صعباً أجبره على التخلي عن هذا المبدأ الاقتصادي المعروف، فقد كانت الشركات والمصالح الأجنبية تسيطر على تجارة السودان الخارجية في التصدير والاستيراد. كما واجهت سلع الصادرات السودانية منافسة حادة من قبل الدول الأخرى المصدرة للسلع الأولية مما اضطر الحكومة لاتخاذ بعض السياسات التفضيلية (كاتفاقيات الدفع مع الدول الصديقة) لتوفير احتياجات البلاد من العملات الأجنبية. (جمعة، ١٩٨٦م، ص ٤٥).

تبنى السودان في بداية التسعينات سياسات لتحريك التنمية في كل القطاعات الاقتصادية مثل تشجيع الاستثمار في مجال البترول، وسياسات تشجيع التنمية الصناعية والزراعية... الخ، وبالتالي بدأ الاهتمام بتزايد سياسات تطوير وتنمية صادرات الماشية واللحوم كجزء من السياسات الموجهة لتنمية القطاع الزراعي في هذه الحقبة. (جبريل ، ٢٠٠٦م، ص ١٢).

وبحلول العام 1992م تم الإعلان عن سياسة التحرير الاقتصادي التي هدفت إلى تحريك جمود الاقتصاد الوطني بدفع عجلة الإنتاج من السلع والخدمات من خلال خلق البيئة المناسبة لحرية حركة عوامل الإنتاج، وإطلاق قوى السوق لتصحيح الأسعار وفق قوى العرض والطلب. لقد ركزت السياسة على المحاور الآتية :

- كسر القيود التي تكبل حرية التجارة الخارجية. - تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

- حرية حركة الإنتاج مما يؤدي للاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية . والاعتماد بصفة أساسية على آليات السوق لتحرير التجارة الخارجية . (الركابي، ٢٠١٢م ، ص٦).

ثانياً: سياسة ترقية الصادرات في السودان

الصادرات هي أحد الركائز الأساسية والهامة لاقتصاد الدولة حيث تعتمد عليها الدولة في توفير موارد النقد الأجنبي لمقابلة الاحتياجات التنموية للبلاد. وتشكل الصادرات غير البترولية العمود الفقري للاقتصاد السوداني بعد خروج البترول من قائمة الصادرات، مما يعني الاهتمام بمنتجات القطاع الزراعي، ويصحب ذلك الاهتمام بجودة ومواصفات السلع السودانية حتى تستطيع المنافسة، وبالتالي زيادة عائد الصادر الأمر الذي يؤدي إلى دعم وتحفيز المنتج وزيادة الإنتاج والإنتاجية ومن ثم زيادة الصادر، وإزالة الفقر وتحقيق التنمية. (وزارة التجارة الخارجية، ٢٠١٣م ، ص٤).

عملت سياسة التحرير الاقتصادي من أجل ترقية الصادر على الأهداف والسياسات الآتية :

- رفع شعار الإنتاج من أجل التصدير. بالإضافة لتشجيع الصادرات الصناعية.
- العمل على فتح أسواق جديدة لسلع الصادر الواعدة.بالإضافة لتنظيم حركة التصدير بحيث تتمكن الدولة من رصدها وتقييمها. مع دور فاعل في إستقرار السياسات ومكافحة التهريب .
- توسيع قاعدة الصادرات وتنسيقها مع الإنتاج ومتطلبات السوق.
- ضمان تدفق عائد الصادر. (وزارة التجارة الخارجية ، ١٩٩٩م ، ص٤).

ووضعت عدة وسائل لتحقيق الأهداف السابقة تمثلت في :

- تسهيل وتبسيط إجراءات التصدير وإلغاء الإجراءات التحكمية الإدارية التي تحد من حركة المصدرين. بالإضافة لمنع ربط عمليات الصادر بعمليات الوارد.
- تحسين قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية عن طريق تخفيض تكلفة التصدير، وتطوير آليات الرقابة على النوع بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة .
- الاهتمام بالأنشطة الترويجية لخلق أسواق جديدة وتوسيع الانتشار في الأسواق التقليدية.
- إنشاء مجلس تصدير السلع لإشراك المصدرين في وضع السياسات التصديرية (وزارة التجارة الخارجية، ١٩٩٩م ، ص١٥).

تواجه الصادرات السودانية عدة مشاكل تتلخص في الآتي:

- أن هنالك خلل هيكلي يواجه الصادرات وذلك باعتماده على تركيبة زراعية محدودة يتأثر إنتاجها بالعوامل الطبيعية.
- غياب سياسة تصديرية متكاملة إلى جانب ضعف القدرات البشرية والمؤسسية المرتبطة بعمليات التصدير.
- عدم استخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على سرعة توفير المعلومات وتخزينها وتوزيعها.
- ضعف الهياكل والخدمات المساعدة في نقل وتخزين وتعبئة الصادر من خدمات مواني وخلافة. (يوسف، ٢٠٠٨م، ص٣٣٩).

يتم التركيز لقياس تنافسيه البلد على نمو الدخل الحقيقي للفرد فيه وعلى نتائجه التجارية المتمثلة في فائض الميزان التجاري. ففي مجال التنافسية النوعية يمتلك السودان تنوعاً في صادراته الزراعية العضوية مثل الثروة الحيوانية والخضر والمحصولات الزراعية. بالإضافة للبتترول في أعوام (١٩٩٩-٢٠١١م). الجدول التالي رقم (١) يوضح الصادرات السودانية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٢م) كالاتي:

جدول رقم (١) الصادرات السودانية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٢م) (القيمة بالآلاف الدولارات)

العــــــــــــــــام	الصــــــــــــــــادات
١٩٩٢م	٣١٩٢٥٧



٤١٦٢٦٧	١٩٩٣م
٥٢٣٨٩٠	١٩٩٤م
٥٥٥٦٧٤	١٩٩٥م
٦٢٠١٨٦	١٩٩٦م
٥٩٤١٨٢	١٩٩٧م
٥٩٥٧٤١	١٩٩٨م
٧٨٠٠٥٨	١٩٩٩م
١٨٠٦٧٠٨	٢٠٠٠م
١٦٩٨٧٠٣	٢٠٠١م
١٩٤٩١١٥	٢٠٠٢م
٢٥٤٢١٧٦	٢٠٠٣م
٣٧٧٧٧٦٤	٢٠٠٤م
٤٨٢٤٢٧٨	٢٠٠٥م
٤٣٥٠٥٩١	٢٠٠٦م
٨٨٧٩٢٥٠	٢٠٠٧م
١١٦٧٠٥٠٤	٢٠٠٨م
٨٢٥٧١٠٥	٢٠٠٩م
١١٤٠٤٢٨٠	٢٠١٠م
٩٦٨٨٨٤١	٢٠١١م
٣٣٦٧٦٥٧	٢٠١٢م

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (١٩٩٢-٢٠١٢م).

الجدول رقم (١) يوضح الصادرات السودانية خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠١٢م، فقد شهد العام ١٩٩٢م وضع الإستراتيجية القومية الشاملة التي كان هدفها وقف التدهور الاقتصادي وإعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد السوداني. فمن الجدول رقم (١) يلاحظ أن الصادرات شهدت تطوراً ملموساً خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦م)، حيث ارتفعت الصادرات من (٣١٩٢٥٧) إلى (٦٢٠١٨٦) مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٦م بنسبة نمو بلغت ٩٤%، أما بالنسبة لنمو التطور السنوي فقد كانت: ٣٠.٦%، ٢٥.٥%، ٦%، ١٢% للأعوام ١٩٩٣م، ١٩٩٤م،

١٩٩٥م، ١٩٩٦م على التوالي، وتؤكد هذه النسب أن الصادرات مازالت تحافظ على نسبة نمو موجبة رغم تناقصها.

أما العام ١٩٩٧م فقد شهد انخفاض في قيمة الصادرات نسبة لانخفاض الصادرات الزراعية. بينما العام ١٩٩٨م فقد شهد زيادة في قيمة الصادرات بلغت ٠.٢٦% فقط، أما العام ١٩٩٩م فقد شهد قفزة هائلة في الصادرات، وذلك بسبب دخول البترول ضمن قائمة الصادرات واستمرت هذه الزيادة حتى العام ٢٠٠٥م حيث بلغت حوالي (٤٨٢٤٢١٧٦) مليون دولار .

شهد عام ٢٠٠٦م انخفاض في قيمة الصادرات بلغ حوالي (٤٣٥٠٥٩١) مليون دولار ، ويرجع السبب إلى إهمال القطاع الزراعي. أما العامين ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م فقد ارتفعت قيمة الصادرات، بل وصلت أعلى قيمة لها كانت حوالي ١١٦٧٠٥٠٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م. ثم والت الانخفاض في العام ٢٠٠٩م حيث وصلت قيمتها إلى (٨٢٥٧١٠٥) مليون دولار، بسبب آثار الازمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م التي قادت إلى ركود اقتصادي عالمي، لم يستمر الانخفاض طويلاً فزادت الصادرات السودانية وبلغت (١١٤٠٤٢٨٠) مليون دولار في العام ٢٠١٠م، أما العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢م فقد شهدت تدني ملحوظ في قيمة الصادرات حتى وصلت (٣٣٦٧٦٥٧) في العام ٢٠١٢م بسبب انفصال الجنوب وخروج البترول من قائمة الصادرات.

ثالثاً: سياسة إحلال الواردات :

تعتمد إستراتيجية إحلال الواردات على مبدأ الحماية وذلك من خلال إقامة صناعات محلية تقوم بإنتاج السلع المستوردة، وتعمل الدولة على فرض القيود التجارية كالرسوم الجمركية، والقيود الكمية كنظام الحصص أو الكوتات، وحظر استيراد بعض السلع المنافسة أو البديلة لها، ووضع قيود الترخيص وبعض إجراءات تقييد الاستيراد، وذلك لتحسين الميزان التجاري وتحويل شروط التبادل التجاري لصالح الدول المعنية.

تركزت معظم آراء الاقتصاديين في أن معظم الدول النامية تنتج سلع زراعية تقليدية تواجه شروط تبادل تجاري غير عادلة مع الدول الصناعية التي تنتج سلع مصنعة، وبالتالي كإستراتيجية للاعتماد على الذات لتحقيق التنمية الاقتصادية لأبد من الاستمرار في سياسة إحلال الواردات لحماية اقتصاديات الدول النامية من ضغوط قوي السوق العالمية.

شهد السودان في فترة الخمسينات والستينات الغلبة للاتجاه للداخل، وتشجيع الصناعات التي تحل محل الواردات. لكن منذ أواخر السبعينات ومع بروز فلسفة تحرير التجارة العالمية، وزيادة نفوذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عالمياً، أصبح اتجاه للسودان هو سياسة الانفتاح الاقتصادي والاتجاه لصناعة إحلال الواردات وذلك من أجل أن يحقق السودان معدل نمو اقتصادي أعلى من عملية التصنيع، على أن تقوم على معايير منها :-

- تشجيع الصناعة على استخدام المواد الخام السودانية بدلاً من المستوردة .
- يحصل صاحب الصناعة الجديدة على المزيد من الإعفاء من ضريبة الأرباح إذا خرج من العاصمة وذهب إلى المدن الصغيرة أو الريف السوداني.

ولعل من أهم صناعات إحلال الواردات التي استفادت من المزايا التي يتمتع بها السودان في مجال التصنيع، ولا تعتمد على موادها الخام على الاستيراد وفي نفس الوقت يمكن أن تسهم في زيادة الصادرات غير النفطية ولا تسكن في العاصمة لأنها تسكن قرب المادة الخام، هذه الصناعة هي السكر ويمكن أن تحقق عائداً كبيراً للاقتصاد السوداني ولكنها لم تحقق الاكتفاء الذاتي. (سليمان، ٢٠٠٧ م، ص ٩٣-٩٤).

نتيجة للتوسع الكبير في الواردات والاختلال الكبير في الميزان التجاري والضغط المستمرة على ميزان المدفوعات اتجهت السياسة للحد من الزيادة المستمرة في الواردات، فشهدت بدايات سنوات التسعينات حظر استيراد بعض السلع كالأقمشة والمنسوجات والأثاث المنزلية. أما الآن فقد أصبح الاستيراد متاحاً لكل السلع ما عدا قليل من السلع المحظورة ويأتي في مقدمتها المتفجرات والخمور و واردات الميسر . ويتم فتح خطاب اعتماد دون أي تسهيلات أو بخطاب اعتماد التسهيلات في الدفع لمدة أسبوع لسلع معينة كمدخلات الإنتاج. (بنك السودان، ٢٠٠٩ م).
الجدول التالي رقم (٢) يوضح الواردات السودانية الكلية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٢ م) كالآتي:

جدول رقم (٢) الواردات السودانية الكلية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٢ م) (القيمة بالالف الدولارات).

العام	الواردات
١٩٩٢م	٨٢٠٨٩٨
١٩٩٣م	٩٤٤٩٣٢
١٩٩٤م	١١٦١٤٧٨
١٩٩٥م	١٦٤٩٣٩٠



١٥٠٤٣٨٧	١٩٩٦م
١٥٧٩٧١٦	١٩٩٧م
١٩٢٤٦٤٩	١٩٩٨م
١٤١٤٩٤٩	١٩٩٩م
١٥٣٧٧٦٨	٢٠٠٠م
٢٣٠٠٩٦٠	٢٠٠١م
٢٤٤٦٣٨٤	٢٠٠٢م
٢٨٨١٩١٥	٢٠٠٣م
٤٠٧٥٢٣٠	٢٠٠٤م
٦٧٥٦٨٢٠	٢٠٠٥م
٥٩٦٩٥٣١	٢٠٠٦م
٨٧٧٥٤٥٧	٢٠٠٧م
٩٣٥١٥٤٠	٢٠٠٨م
٩٦٩٠٩١٨	٢٠٠٩م
١٠٠٤٤٧٧٠	٢٠١٠م
٩٢٣٠٩٥٢	٢٠١١م
٩٤٧٥٠١٨	٢٠١٢م

المصدر : بنك السودان ، التقارير السنوية (١٩٩٢-٢٠١٢م).

لقد أظهرت كل بنود الاستيراد الرئيسية ارتفاعاً بدرجات متفاوتة حيث بلغت جملة الواردات خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٢م) حيث بلغت قيمتها حوالي (٩٣٥٣٧٦٦٢) مليون دولار وتصدرت الآلات والمعدات قائمة السلع المستوردة خلال هذه الفترة حيث بلغت قيمتها حوالي (٢٥١٩١٩٢٩) مليون دولار بنسبة مساهمة كبيرة، ويعزي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات المتدفقة إلى البلاد خلال العقد الأخير وهذا عموماً يسمى بالاستيراد الموجب والذي يدعم التنمية، واحتلت السلع المصنعة المرتبة الثانية من حيث الاستيراد.

بلغ متوسط الواردات خلال هذه الفترة حوالي (٤٤٥٤١٧٤.٤) مليون دولار مقارنة بمتوسط الصادرات الذي بلغ حوالي (٣٧٤٣٩٦٣.٢) مليون دولار. حيث سجلت بنود الآلات والمعدات والسلع المصنعة ووسائل النقل أكبر نسب ارتفاع من الواردات، وذلك بسبب الاستثمارات المتعلقة

بإنتاج البترول خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٠م) وبعض الاستثمارات الأخرى المرتبطة بالسلع
الرأسمالية. الجدول التالي رقم (٣) يوضح الميزان التجاري للسودان خلال (2012-)
1992 كالاتي:

جدول رقم (1) الميزان التجاري للسودان خلال (2012-1992) (القيمة بالالف الدولارات)

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	العام
-٥٠١٦٤١	٨٢٠٨٩٨	٣١٩٢٥٧	١٩٩٢م
-٥٢٧٦٦٥	٩٤٤٩٣٢	٤١٧٢٦٧	١٩٩٣م
-٦٣٧٤٩٨	١١٦١٤٧٨	٥٢٣٨٩٠	١٩٩٤م
-١٠٩٣٧١٥	١٦٤٩٣٩٠	٥٥٥٦٧٤	١٩٩٥م
-٨٨٤٢٠١	١٥٠٤٣٨٧	٦٢٠١٨٦	١٩٩٦م
-٩٨٥٥٣٤	١٥٧٩٧١٦	٥٩٤١٨٢	١٩٩٧م
-١٣٢٨٩٠٨	١٩٢٤٦٤٩	٥٩٥٧٤١	١٩٩٨م
-٦٣٤٨٩١	١٤١٤٩٤٩	٧٨٠٠٥٨	١٩٩٩م
+٢٦٨٩٤٠	١٥٣٧٧٦٨	١٨٠٦٧٠٨	٢٠٠٠م
-٦٠٢٢٥٧	٢٣٠٠٩٦٠	١٦٩٨٧٠٣	٢٠٠١م
-٤٩٧٢٦٩	٢٤٤٦٣٨٤	١٩٤٩١١٥	٢٠٠٢م
-٣٣٩٧٣٩	٢٨٨١٩١٥	٢٥٤٢١٧٦	٢٠٠٣م
-٢٩٧٤٦٦	٤٠٧٥٢٣٠	٣٧٧٧٧٦٤	٢٠٠٤م
-١٩٣٢٥٤٢	٦٧٥٦٨٢٠	٤٨٢٤٢٧٨	٢٠٠٥م
-١٣٩٧٧٣٢	٥٩٦٩٥٣١	٤٣٥٠٥٩١	٢٠٠٦م
+١٠٣٧٩٣	٨٧٧٥٤٥٧	٨٨٧٩٢٥٠	٢٠٠٧م
+٢٣١٨٩٦٤	٩٣٥١٥٤٠	١١٦٧٠٥٠٤	٢٠٠٨م
-١٤٣٣٨١٣	٩٦٩٠٩١٨	٨٢٥٧١٠٥	٢٠٠٩م
+١٣٥٩٥١٠	١٠٠٤٤٧٧٠	١١٤٠٤٢٨٠	٢٠١٠م
+٤٥٧٨٩٠	٩٢٣٠٩٥٢	٩٦٨٨٨٤١	٢٠١١م
-٦١٠٧٣٦١	٩٤٧٥٠١٨	٣٣٦٧٦٥٧	٢٠١٢م

المصدر: بنك السودان، التقارير السنوية (١٩٩٢-٢٠١٢م).

نلاحظ من الجدول رقم (٣) أن الميزان التجاري سجل عجزاً مستمراً من العام ١٩٩٢م، يعزى
سبب العجز إلى الزيادة الملحوظة في قيمة الواردات على الرغم من النمو الموجب للصادرات،



حيث لم يحقق فائضاً إلا في أعوام ٢٠٠٠م، ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، وذلك لزيادة الصادرات من البترول والمعادن خاصة الذهب في السنوات الاخيرة . أما العام ٢٠٠٩م فقد سجل الميزان التجاري عجزاً بسبب زيادة الواردات الخاصة بمشروعات التنمية. أما العام ٢٠١٢م فشهد عجزاً كبيراً بلغ حوالي (٦١٠٧٣٦١) مليون دولار ويعزي هذا العجز نسبة لانفصال الجنوب وخروج البترول من قائمة الصادرات السودانية.

رابعاً: النشاط الاقتصادي في السودان (١٩٩٠م - ٢٠١٢م):

يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأنه القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة غالباً تكون سنة. فزيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد تقود لتوفير موارد مادية للاستيراد، حيث أن مشروعات التنمية تعتمد على واردات السلع الاستثمارية بالتالي فان زيادة عائدات الصادرات تؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي .

يشير إصلاح النمو الاقتصادي إلى نمو الدخل الحقيقي أو النمو الناتج القومي الصافي أو النمو أو التطور في بعض المؤشرات الاقتصادية بمرور الزمن. فزيادة المعرفة الإنسانية وتراكم رأس المال وزيادة السكان والقوى العاملة وحديثاً نمو الدخل القومي كلها عوامل تعني أن النمو الاقتصادي العام يحدث بصورة طبيعية بمرور الزمن. (يوسف ، ٢٠١١م ، ص ٥).

لقد ظل السودان ولمدة طويلة من الزمن ضمن مجموعة الدول الأقل نمواً خاصة في الثمانينات من القرن الماضي وبعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في العام ١٩٩٢م نجحت تلك البرامج في تحريك جمود الاقتصاد السوداني من حالة الركود التي كان عليها إلى حالة النمو المقدر إلا أن تلك الإصلاحات قد واجهتها بعض العقبات التي تمثلت في اتساع دائرة الحرب التي امتدت لتشمل مناطق أخرى غير الجنوب، وتدهور العلاقات الدولية، وتوقف المساعدات التنموية الرسمية مع النقص الحاد في العملات الأجنبية بالمقدر المطلوب. (يوسف ، ٢٠١١م، ص ١٠). الجدول التالي رقم (٤) يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة (١٩٩٠م-٢٠١٢م) كالآتي:

جدول رقم (٤) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة (١٩٩٠م - ٢٠١٢م) (بملايين الجنيهات)

الناتج بالأسعار الجارية		الناتج بالأسعار الثابتة	
الناتج	السنة	الناتج	السنة
١١٠.١١١	١٩٩٠	٧.٩٠٥	١٩٩٠
١٩٢.٦٦١	١٩٩١	٨.٤٩٨	١٩٩١
٤٢١.٨١٨	١٩٩٢	٩.٠٥٧	١٩٩٢
٩٤٨.٤٤٨	١٩٩٣	٩.٤٧١	١٩٩٣
١٨٨١.٢٩	١٩٩٤	٩.٥٦٦	١٩٩٤
٤٠.٤٩.٧٤	١٩٩٥	١٠.١٤٠	١٩٩٥
١٠,٤٧٨.١	١٩٩٦	١١.٣١٢	١٩٩٦
١٦,١٣٧.٤	١٩٩٧	١١.٩٩٨	١٩٩٧
٢١,٩٣٥.٩	١٩٩٨	١٢.٩٨٦	١٩٩٨
٢٧,٠٥٨.٨	١٩٩٩	١٣.٥٣٦	١٩٩٩
٣٣,٦٦٢.٧	٢٠٠٠	١٤.٦٧٢	٢٠٠٠
٤٠,٦٥٨.٦	٢٠٠١	١٦.٢٥٦	٢٠٠١
٤٧,٧٥٦.١	٢٠٠٢	١٧.٢٣٢	٢٠٠٢
٥٥,٧٣٣.٨	٢٠٠٣	١٨.٣١٦	٢٠٠٣
٦٨,٧٢١.٤	٢٠٠٤	١٩.٢٥٧	٢٠٠٤
٨٥,٧٠٧.١	٢٠٠٥	٢٠.٣٤٤	٢٠٠٥
٩٨,٧١٨.٨	٢٠٠٦	٢٢.٣٥٣	٢٠٠٦
١١٤,٠١٧.٥	٢٠٠٧	٢٤.١٥٨	٢٠٠٧
١٢٧,٧٤٦.٩	٢٠٠٨	٢٦.٠٣٢	٢٠٠٨
١٤١,٧٠٧.٣	٢٠٠٩	٢٨.١١٠	٢٠٠٩
١٦٢,٢٠٤.٠	٢٠١٠	٢٩.٣٠٠	٢٠١٠
١٨٦,٦٨٩.٩	٢٠١١	٢٧.٠	٢٠١١
٢٤٣,٤١٢,٨	٢٠١٢	٢٧.٣	٢٠١٢

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني (١٩٩٠-٢٠١٢م).

تزايد الناتج المحلي الإجمالي بعد سياسة التحرير الاقتصادي منذ العام ١٩٩٢ وحتى العام ٢٠٠٤م حيث ازداد من ١١٠.١١١ في عام 1990 إلى حوالي ٢٤٣,٤١٢,٨ مليون جنيه عام 2012م،

على الرغم من انفصال الجنوب بتاريخ ٩ / ٧ / ٢٠١١ م . اجمالاً يمكن القول بأن هناك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت في تضاعف ال (GDP) يتمثل أهمها في إنتاج النفط ودخوله كسلعة جديدة من مكونات ال (GDP) بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي، بالإضافة إلى آثاره الاقتصادية الموجبة على القطاعات الإنتاجية والبنيات الأساسية.

٤- الشواهد التطبيقية:

أولاً : الإطار النظري للنموذج :

يتناول البحث أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات علي النشاط الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1995م - 2010م) باستخدام معادلة الانحدار الخطي التالية :

$$\text{LOG(GDP)} = \alpha_1 \text{ LOG(X)} + \alpha_2 \text{ LOG(M)} - \alpha_3 \text{ LOG(INF)} + \alpha_4 + U_t$$

$$\text{حيث أن} \quad X_t = \text{ترقية الصادرات}$$

$$M_t = \text{إحلال الواردات}$$

$$\text{INF}_t = \text{معدل التضخم}$$

$$U_t = \text{متغير عشوائي}$$

$$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4 = \text{معاملات}$$

فحسب النظرية الاقتصادية هنالك علاقة طردية بين كل من ترقية الصادرات وإحلال الواردات مع النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي).

ثانياً: الإطار التحليلي : باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وبرنامج

(Enviers) للمعادلة التي تمثل أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات علي النشاط

الاقتصادي في السودان في الفترة (1995م - 2010م) تحصل الباحثان علي النتائج التالية :

$$\text{LOG (GDP)} = 0.21 \text{ LOG X} + 0.00 \text{ LOG M} - 0.06 \text{ LOG INF} + 0.93 \text{ MA}(1)$$

$$(5.28) \quad (0.035) \quad (-2.11) \quad (21.75)$$

$$R^2 = 0.96$$

$$F = 91.49$$

$$R^2 = 0.95$$

$$D.W = 1.67$$

القيمة بين الأقواس تعبر عن اختبار (t).

- هناك أربعة إجراءات لتحديد القيمة التنبؤية للنموذج :

- ١- اختبار (**F**) : يعني المعنوية الكلية للنموذج ، حيث بلغت قيمة $F = (91.49)$ مما يدل على أن النموذج صالح إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.
- ٢- قيمة معامل التحديد (R^2) أو (القوة التفسيرية)، وهي توضح قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث بلغت قيمة R^2 حوالي (0.96)، مما يعني أن (96%) من العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) في السودان ناتجة عن المتغيرات المستقلة ممثلة في ترقية الصادرات وإحلال الواردات ومعدل التضخم، أما حوالي (4%) فقط هي متغيرات أخرى مؤثرة ولكنها غير مضمنة في النموذج ويعبر عنها بالمتغير العشوائي .
- ٣- اختبار (**t**) : يوضح أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، يأتي ترتيب المتغيرات المستقلة حسب أهميتها للمتغير التابع وفقاً لاختبار (**t**) كالاتي :-
 - أولاً: ترقية الصادرات **X**، حيث بلغت قيمة ($t=5.28$) عند مستوى معنوية إحصائية (1%)، مما يدل بأن ترقية الصادرات لها أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي).
 - ثانياً : معدل التضخم **INF**، حيث بلغت قيمة ($t= -2.11$) عند مستوى معنوية إحصائية (5%)، وهذا يوضح العلاقة العكسية بين التضخم والنشاط الاقتصادي، ويدل على التأثير الهام للارتفاع المستمر في مستوى الاسعار على تخفيض مستويات الناتج المحلي الاجمالي في فترة الدراسة .
 - ثالثاً: احلال الواردات **M**، حيث بلغت قيمة ($t= 0.035$) عند مستوى معنوية إحصائية ضعيفة، مما يدل على أن سياسة احلال الواردات لم تكن فعالة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي في فترة الدراسة .
- ٤- قيمة (**D.W**): والتي توضح مشكلة الارتباط الذاتي وتؤثر على عملية التنبؤ، كانت قيمة (**D.W**) تساوي $D.W=1.67$ مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي .
- ٥- النتائج والتوصيات:



- أولاً: النتائج :
- تعتبر ترقية الصادرات ذات أثر ايجابي هام وكبير علي النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) في السودان في فترة الدراسة ، وذلك بسبب دخول صادرات البترول منذ العام 1999م ضمن هيكل الصادرات مما انعكس ايجاباً على أداء المتغيرات الاقتصادية ممثلة في النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف. تعتبر سياسة ترقية الصادرات في السودان ذات أثر جوهري ومؤثر علي النشاط الاقتصادي خلال فترة البحث ، ويعزى ذلك لتوسيع قاعدة الاقتصاد بدخول البترول ضمن الصادرات منذ العام 1999م . وأيضاً الزيادة المستمرة لعناصر الصادرات الزراعية ممثلة في الثروة الحيوانية ، السمسم ، الصمغ العربي، والذهب خاصة في عام ٢٠١٢م .
- أما سياسة إحلال الواردات فلم تطبق بالصورة المثلي حتى يكون لها الأثر الكبير المتوقع علي النشاط الاقتصادي ، ويرجع ذلك إلي عدم توفر رؤوس الأموال الكافية للمساهمة في قيام صناعات إحلال الواردات بالصورة المطلوبة ، ضعف الرقابة الفاعلة، وضعف مناخ الاستثمار. فبالرغم من قيام صناعات لإحلال الواردات مازال السودان يستورد نفس السلع . فالصناعات التي قامت لتحل محل الواردات لم تتجح بنسبة كبيرة مثل صناعة النسيج رغم أن السودان يمتلك مقومات كبيرة لانجاحها، وهو مايزال يستورد جزء مقدر من منتجات النسيج الصناعية. بالإضافة لصناعات الأدوية التي لم تتوطن بالشكل الأمثل. أيضاً هناك صناعة المواد الغذائية سواءً كانت معلبات أو حلويات أو زيوت ، حيث لم يستطع السودان توطين إحلال الواردات لهذه السلع حتى يكتفي ذاتياً منها، خصوصاً إنه يستورد ربع حوجة البلاد من الزيوت، ويستورد السكر (قبل أن يعمل مصنع سكر النيل الأبيض بطاقته القصوى). وهي سلع تستنزف كمية مقدره من العملات الصعبة للبلاد في حين أن معظمها صناعات تحويلية يتوفر موادها الخام محلياً.
- يتضح أيضاً من تحليل الصادرات والواردات في الجداول رقم (١) و(٢) للفترة (١٩٩٢ - ٢٠١٢م) التالي :

- شهدت الصادرات تطوراً ملحوظاً من حيث قيمتها الإجمالية منذ أن تم إعلان سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير ١٩٩٢م، ولقد أدت هذه السياسة إلى نشاط القطاع الخاص في مجال التصدير والاستيراد، إلا أن تركيبة الصادرات السودانية من المواد الأولية في معظمها مما جعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. وقد طرأ تغير على الصادرات بدخول البترول اعتباراً من عام ١٩٩٩م. حيث يلاحظ أن صادرات البترول قد امتدت حتى عام ٢٠١١م والتي بلغت قيمة حجم الصادرات فيها حوالي ٩٦٨٨٨٤١ (تسعة و فوق النصف مليار دولار تقريباً) ، بينما كانت في عام ٢٠١٢م حوالي ٣٣٦٧٦٥٧ (ثلاثة وأقل من النصف مليار دولار تقريباً)، هذا الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات نتيجة لانفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١م وذهابه بحوالي ٦ مليار دولار من إيرادات البترول. يلاحظ أيضاً ارتفاع أسعار صادراتنا مقارنة بنظيراتها في الدول المنافسة وذلك نظراً لارتفاع التكاليف الإنتاجية الزراعية والصناعية مما يقلل من فرص المنافسة لصادراتنا في الأسواق العالمية .

ثانياً: التوصيات :

- الاهتمام بزيادة تنافسيه الصادرات السودانية في الأسواق العالمية وخاصة فيما يتعلق بالآتي:
 - تقليل تكلفة الإنتاج وإلغاء الرسوم المحلية على الصادر.
 - الاهتمام بالتعبئة والتغليف الذي يلبي أذواق المستهلك الأجنبي .
 - الاهتمام بالدعاية والترويج.
 - استيفاء الاشتراطات الصحية والمواصفات المطلوبة .
 - رفع القدرة التنافسية للمنتجين والمصدرين علي النفاذ للأسواق الخارجية عن طريق رفع جودة السلع وتحقيق أسعار مناسبة لها .
- ٢- منع ربط عمليات الوارد بعمليات الصادر والعكس صحيح ، على أن يكون الاستيراد بشروط تعمل على دفع عملية التنمية الاقتصادية .

٣- تحسين البني التحتية لقيام المشروعات الصناعية سواء كانت لإنتاج من أجل التصدير أو صناعات إحلال محل بعض الواردات . وذلك بإنشاء صناعات تحويلية مختلفة يتوفر لها المواد الخام محلياً ، وتعمل على توزيع قاعدة مصادر الدخل، وزيادة الدخل القومي.

المراجع:

- ١- الحبيب، فايز إبراهيم، ووحيد، السيد عبد العزيز (١٩٨٠م) ، الدخل القومي والتجارة الخارجية، مطبعة المدني للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة.
- ٢- الركابي، مهدي عثمان (٢٠١٢م)، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاقتصاد السوداني ، مكتبة الشريف الأكاديمية، الطبعة الأولى، الخرطوم.
- ٣- الوادي، محمود حسين، العيساوي (٢٠٠٧م)، كاظم جاسم، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٤- ابوشرار، علي عبد الفتاح (٢٠٠٧م)، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن.
- ٥- توفيق، حسن احمد (١٩٨٨م)، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- ٦- جبريل ، محمد فرح (٢٠٠٧م)، ورقة: سياسات تنمية وتطوير الماشية واللحوم في السودان، ورشة عمل حول : الصادرات غير البترولية في السودان، وزارة العلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- ٧- جمعة، يوسف طه، واحمد، عبد القادر محمد (١٩٨٦م)، ورقة تنمية الصادرات السودانية، مركز البحوث والإحصاء ، بنك فيصل الإسلامي السوداني، الخرطوم.
- ٨- جيلز، مالكوم (١٩٩٤م)، اقتصاديات التنمية، ترجمة منصور، طه عبد الله، ومصطفى، عبد العظيم محمد ، و منصور، محمد ابراهيم ، مطابع المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر.
- ٩- داؤود، حسام الدين (٢٠٠٣م)، التجارة الخارجية (تحليل نظري وتطبيقي)، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، مصر.

- ١٠- سليمان، على احمد (٢٠٠٧م)، مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الأولى، الخرطوم، السودان.
 - ١١- عبيدات، محمد إبراهيم وسماره، عبد الله حلمي، وحامد، هاني (١٩٨٩م)، الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
 - ١٢- علي، سمير عثمان (٢٠١٣م) ، التضخم في السودان المسببات والحلول ، موسوعة التوثيق الشامل، الانترنت - Google - السودان أمام أزمة جديدة بتاريخ ١٤ / ١٠ / ٢٠١٣م.
 - ١٣- وزارة التجارة الخارجية (٢٠١٣م)، تجارة السودان الخارجية الحاضر والمستقبل (٢٠٠٨ - ٢٠١٢م)، الخرطوم.
 - ١٤- يوسف، عمران عباس (٢٠٠٨م)، العولمة واقتصاد السودان، دار عزة للطباعة والنشر، الخرطوم.
 - ١٥- يوسف، عمران عباس (٢٠١١م)، أثر النمو الاقتصادي على التنمية البشرية في السودان، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد الثاني.
 - ١٦- يونس، محمود (٢٠٠٠م)، إقتصاديات دولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، القاهرة، مصر.
- التقارير والنشرات:**
- ١- بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية (١٩٩٠ - ٢٠١٢م) .
 - ٢- وزارة التجارة الخارجية (١٩٩٩م)، تقرير توصيات لجنة دراسات الصادر، الخرطوم.
 - ٣- وزارة التجارة الخارجية (٢٠١٢م)، تقرير أداء التجارة الخارجية (٢٠٠٧م - ٢٠١١م) والرؤية المستقبلية خلال فترة البرنامج الثلاثي، الخرطوم.
 - ٤- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي (١٩٩٠-٢٠١٢م).